الأمم المتحدة

S/2006/377

مجلس الأمن

Distr.: General
9 June 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه إليكم طيه رسالة من هوشيار زيباري، وزير خارجية جمهورية العراق، بشأن قيام مجلس الأمن باستعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات والترتيبات الخاصة بصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تعملون على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بصفتهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حامد البياتي
السفير
الممثل الدائم

120606 120606 06-38245 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدلى الشعب العراقي بصوته لانتخاب أول حكومة دستورية له، حكومة تولت حاليا مقاليد الحكم عملا بالدستور الدائم. وتكمل هذه التطورات العملية السياسية التي حددها القانون الإداري الانتقالي وقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وتشكل خطوات جبارة وعظيمة في نشر الديمقراطية في العراق. وفي حين أحرز الشعب العراقي إنجازات ضخمة في مجال التطور السياسي، فإن استمرار ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق لا تزال ضرورية وأساسية لأمننا، من خلال التعاون المشترك بين القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية، إلى أن تتمكن القوات العراقية من توفير الأمن بنفسها.

وإني أدرك أنه قد حان الأوان لإجراء استعراض لولاية القوة المتعددة الجنسيات، كما طلب رئيس وزراء العراق في رسالته المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، (قرار مجلس الأمن ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، المرفق الأول)، وعملا بمقرر مجلس الأمن على النحو المبين في القرار.

وفيما يتعلق بهذا الاستعراض، تطلب حكومة العراق مواصلة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة في توفير الأمن والاستقرار في العراق، وفي منع الإرهابيين والأموال والعتاد الموجه لدعم الإرهاب من عبور الحدود إلى العراق. وإننا نقرّ بأن العراق يواجه تمردا، يضم عناصر أجنبية، يستخدم سبل وأساليب الإرهاب في محاولة منه لمنع تحول العراق إلى بلد ديمقراطي تعددي يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه.

إن حكومة العراق، بالاشتراك مع القوة المتعددة الجنسيات منهمكة حاليا في عملية بناء قوى الأمن، لكي يتمكن العراقيون من تحمل مسؤولياتهم بالكامل إزاء الأمن العراقي. وقد انضم أفراد من جميع الطوائف العراقية المتعددة الأطياف إلى هذا الجهد، ويمثّل المتطوعون للعمل في القوات العسكرية والأمنية شريحة واسعة من كافة الطوائف العرقية والدينية في البلد.

وترحب حكومة العراق وتشكر القوة المتعددة الجنسيات والدول المشاركة لإسهامها في إشاعة الاستقرار والأمن في العراق. ونعرب عن امتنانا للدور الذي قامت به القوة المتعددة الجنسيات في إطار القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، وخاصة شراكة حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات في طائفة كاملة من المسائل المتعلقة بالسياسات والأمن.

وتكرر حكومة العراق امتنانها للمساعدة الأمنية الدولية المقدمة من مصادر أخرى، بما في ذلك بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وقوة الأمم المتحدة للحماية، والتعاون الثنائي في تدريب قوات الأمن العراقية.

وتتطلع حكومة بلدي إلى اليوم الذي تضطلع فيه قواتنا العراقية كامل مسؤولياتها لكي تلحق الهزيمة بالتمرد المسلح في العراق وتصون الأمن الوطني. وحتى ذلك الحين، ترحب حكومة العراق باستمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات فيما يواصل العراق عملية الانتقال في مجال الديمقراطية والاقتصاد والتعمير.

وإني أدرك أيضا أن الوقت قد حان لاستعراض ولاية صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق. وتلاحظ حكومة العراق الدور الهام الذي قام به الصندوق والمجلس في كفالة استخدام موارد النفط العراقية بشفافية لصالح الشعب العراقي، وإظهار هذه الحقيقة. وندرك أن الصندوق والمجلس يؤديان دورا هاما في التأكيد للجهات المانحة والدائنين بأن العراق يدير موارده وديونه بصورة مسؤولة وعلى أفضل وجه لصالح الشعب العراقي. ولتحقيق هذه الغاية، فإن حكومة العراق ترحب بمواصلة التدابير الحالية لكل من الصندوق والمجلس على النحو الذي حدده مجلس الأمن في قراره ١٦٣٧ (٢٠٠٥).

(توقيع) هوشيار زيباري
وزير الخارجية